

عمدة إسطنبول يتظلم لدى القضاء التركي بسبب سلسلة التحقيقات ضده

الشكوى الجنائية ضد وزير الداخلية تسير في سياق إحراج المعارضة لنظام أردوغان



أكرم إمام أوغلو: حجب التبرعات موقف ضعيف للغاية

حجب أموال المواطنين الراغبين بالمساعدة عن طريق بلدياتهم هو موقف ضعيف للغاية، وهو موقف يأتي من تدخل من الأعلى إلى الأسفل.. وأشار إلى أن الذي أصدر تعليماته، هو جزء من هذا الضعف، ومما وصفه بالفظاظة.

وحاولت الحكومة وزارة الداخلية تبرير المحاكمة حيث اتهمها البلديتين بمحاولة إنشاء دولة داخل الدولة، فيما صادرت السلطات بعض الأموال التي تم جمعها وهو ما أثار موجة انتقادات واسعة وتوجيه الاتهامات لأردوغان بمحاولة استغلال الملف سياسيا رغم أن البلاد تعيش أزمة كورونا.

ويحظى إمام أوغلو بشعبية كبيرة تزايدت منذ تقلده منصبه رئيسا لبلدية إسطنبول، ما جعله يصبح مصدر تهديد لأردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية. وإلى جانب رئيس بلدية إسطنبول بنصب أردوغان وحكومته العداء لكل رؤساء البلديات المنتمين إلى المعارضة

الكبرى أكرم إمام أوغلو ورئيس بلدية أنقرة منصور يافاش، بخصوص حملة التبرعات التي أطلقتها بلديات تسيطر عليها المعارضة، بينها بلدية إسطنبول وأنقرة، لدعم المواطنين المحتاجين جراء أزمة كورونا.

وذكرت وزارة الداخلية في تعليقه على المسألة، أنه "لا توجد دولة داخل الدولة"، وأنه تمت مصادرة بعض الأموال التي تم جمعها وإيداعها في أحد البنوك. ومنعت وزارة الداخلية حملات المساعدة البلدية في 31 مارس بعد أن أطلق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حملة لجمع الأموال على الصعيد الوطني، لمساعدة الأتراك ذوي الدخل المنخفض أثناء تفشي المرض. واتهم أردوغان البلديات التي تديرها المعارضة بمحاولة تشكيل دولة موازية من خلال إطلاق حملات خيرية.

وقال إمام أوغلو إن وزارة الداخلية بدأت تحقيقا حول عملية التبرع، وإن

تقدم عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو بشكوى جنائية ضد وزير الداخلية التركي بسبب سلسلة التحقيقات التي تستهدفه، إذ يأتي قرار اللجوء إلى القضاء ضمن الأساليب العديدة والمختلفة التي تعتمدها المعارضة لتشدد الضغوط على نظام الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية من أجل إحراجها وكشف الانتهاكات التي يرتكبونها.

وقال إمام أوغلو المنتمي إلى حزب الشعب الجمهوري المعارض قد فاز بمنصب عمدة إسطنبول خلال الانتخابات البلدية المثير للجدل والتي جرت في عام 2019.

وتضع الحكومة إمام أوغلو نصب عينيه واستهدفت في مناسبات عديدة، حيث أجرت وزارة الداخلية الشهر الماضي تحقيقا في حملة خيرية بلدية للعائلات المتضررة من جائحة فيروس كورونا. وضيقت وزارة الداخلية التركية على أكرم إمام أوغلو، وقامت بمحاصرته بالتحقيقات من أجل إقصائه في رئاسته للبلدية.

ويمثل أوغلو منافسا محتملا وقويا للرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر إجراؤها في العام 2023.

وفاز إمام أوغلو في الانتخابات البلدية في العام الماضي بهامش ضيق، لكن حزب العدالة والتنمية الحاكم برئاسة رجب طيب أردوغان طلب إعادة الانتخابات وتقدم إلى المجلس الأعلى للانتخابات بدعوى التزوير، ووافق المجلس في 6 مايو 2019، على الدعوى وأمر بإعادة الانتخابات.

وقالت صحيفة سوزغو "بعد الإلغاء المثير للجدل للانتخابات المحلية في إسطنبول، بدأ المفتش عارف يلدرم وحوالي 20 زميلا بتكليف من وزارة الداخلية" تحقيقا خاصا "في 12 بلدية يملكها دوزو بين عامي 2019 و2015". وكان المفتش يلدرم مرشحا لحزب العدالة والتنمية في مقاطعة مرسين الجنوبية خلال انتخابات 2015.

وبدأت وزارة الداخلية في 18 أبريل الماضي تحقيقا ضد رئيس بلدية إسطنبول

إسطنبول - تتواصل المعركة التي تخوضها المعارضة ضد حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا حيث تجند لها كل أسلحتها آخرها كان تقدم عمدة إسطنبول المعارض أكرم إمام أوغلو بشكوى جنائية ضد وزير الداخلية التركي سليمان صويلو على خلفية سلسلة تحقيقات ضد إمام أوغلو.

وتأتي الشكوى الجنائية المقدمة من إمام أوغلو ضد وزير الداخلية في سياق الإحراج المتواصل الذي تعتمده المعارضة التركية لتكثيف الضغوط على نظام الرئيس رجب طيب أردوغان.

وقدم محامي إمام أوغلو الشكوى الجنائية إلى مكتب المدعي العام في إسطنبول ضد صويلو ومسؤول آخر في الوزارة بسبب 27 تحقيقا تم إجراؤها ضد إمام أوغلو في أنشطته خلال فترة ولايته في منصب عمدة منطقة بيليك دوزو في مدينة إسطنبول بين عامي 2014-2019.



وقال محامي إمام أوغلو، بحسب ما نقلت "صحيفة سوزغو"، إن صويلو والمفتش المدني عارف يلدرم مسؤولان عن إسائة استخدام سلطتهما من خلال التوقيع على التحقيقات، التي تحتوي على وثائق مزورة وقذف.

وأوضح إمام أوغلو أن 25 تحقيقا تتعلق بمنافسات من قبل بلدية بيليك دوزو فيما تقف دوافع سياسية وراء قضيتين تتعلقان بالتخطيط الحضري.

تحديد مطلق النار في قاعدة بحرية في تكساس

واشنطن - قالت البحرية الأمريكية الخميس إنه تم "تحديد" مطلق رصاص في قاعدة كوريس كريستي الجوية التابعة لها بولاية تكساس فيما أصيب أحد أفراد الأمن في الحادثة التي وقعت في ساعات الصباح المبكرة.

وقالت البحرية، دون ذكر تفاصيل، "تم تحديد مطلق الرصاص. أصيب أحد أفراد قوات الأمن". وكتبت القاعدة نفسها في تغريدة على تويتر أن هناك شخصا يطلق النار بالقرب من إحدى بواباتها مضيئة أن القاعدة أغلقت.

وذكرت الشرطة المحلية على صفحتها بموقع فيسبوك أن كلتا البوابتين بالقاعدة أغلقتا فيما طلبت الشرطة من السكان "الابتعاد عن المنطقة تماما".

وفي الوقت نفسه، طلبت جامعة تكساس "إي أند أم" القريبة من المكان من الطلاب في الحرم الجامعي البقاء في الداخل والابتعاد عن النوافذ.

وقالت البحرية إن جهازها للتحقيقات الجنائية في الطريق إلى مكان الحادث مضيئة أن مسؤولين من الولاية وجهت إنفاذ القانون موجودون في الموقع.

وكان إطلاق النار من قبل السعودي محمد سعيد الشمراي في قاعدة بنساكلوا البحرية في ولاية فلوريدا في شهر ديسمبر الماضي، الذي أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين. أحر الهجمات التي استهدفت القواعد العسكرية الأمريكية.

ومطلع الأسبوع الحالي، أعلنت الولايات المتحدة عن وجود أدلة تثبت صلة السعودي منفذ الهجوم داخل قاعدة بنساكلوا البحرية بتنظيم القاعدة. ووجد مكتب التحقيقات الاتحادي هاتفا محمولا يمثل لبلا يربط تنظيم القاعدة بإطلاق النار الذي وقع في الأساس من ديسمبر الماضي بقاعدة بنساكلوا البحرية في ولاية فلوريدا، وفق ما أكد مصدر بسطات إنفاذ القانون الأمريكية.

ومذ وقوع الحادثة، أعلنت الرياض عن استعدادها للتعاون المطلق مع واشنطن في التحقيقات المتعلقة بالمواطن السعودي منفذ الهجوم داخل القاعدة الأمريكية، وذلك لقطع الطريق على استخدام الحادثة للساس بسمة المملكة ومحاولة ابتزازها على غرار ما أعقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

سكان واشنطن لا يأبهون بقواعد التباعد الاجتماعي والحجر المنزلي

وبالنسبة لروندا هاميلتون (43 عاما)، المفوضة الاستشارية لمنطقة بوزارد بوينت، فإن تجمع الناس يعكس شعورا "أسريا".

وقالت هاميلتون وهي متطوعة محلية منتخبة تمثل حوالي ألفي شخص في المنطقة المجاورة لنهر أناكوستيا "يقول الناس (لقد رأينا ستة أو سبعة من الشباب معا) لكنني أقول إن هؤلاء الشباب مثل الأسرة دائما معا ويستمدون القوة من مجموعة أقرانهم".

وتابعت هاميلتون "نعمند الثقافة الأفريقية الأمريكية على تواصل الناس، لذلك يواصل الناس الإطمنان على بعضهم البعض لإجراء محادثات والتأكد من توزيع الوجبات". وأضافت "لقد غير التباعد الاجتماعي كيفية تواصلنا مع بعضنا البعض ولكن حتى في خضم البقاء تستمر تلك العلاقات الثقافية واتصالات المجتمع". وأفادت "لقد كان هذا إعادة تعديل كامل كيفية عيشنا".



الامتثال للقواعد غائب

وأوضح "البعض ليست لديهم كاميرات والبعض الآخر يرفض وضعها. الناس يتسكعون في مجموعات هذا يحدث كثيرا".

واستقرت أعداد الوفيات الناجمة عن فيروس كورونا في الأسابيع الأخيرة بواشنطن، عوضا عن انخفاضها كما حدث في بؤر ساخنة سابقة مثل نيويورك ونيو أورليانز.

وقد تكون سلطات المدينة بمواجهة معركة طويلة، لكنها قد تتبع مدنا أمريكية أخرى بقرار تخفيف تدابير الإغلاق. وقالت رئيسة بلدية المدينة موريل بوزر إنها يمكن أن تكشف عن خطة إعادة فتح مرحلة هذا الأسبوع رغم تمديد أمر البقاء الطارئ في المنازل حتى 8 يونيو. وشجعت عطلة نهاية الأسبوع الأخيرة في الربيع الحالي بعض السكان على المغامرة للخروج والإختلاط بالاصدقاء، واجتذبت بعض حادق التزلج حشودا كبيرة.

وعلى بعد بضعة مبان، تجمع باري رايت (61 عاما) ونحو ثمانية رجال آخرين على الرصيف لتناول الغداء الذي وزعته مدرسة محلية.

وقال "نحن هنا كل يوم، نشانا جميعا على مقربة من هنا".

تخرق المجموعة نظريا تدابير الإغلاق، ويمكن أن تواجه غرامات بقيمة 5000 دولار أو حتى عقوبة 90 يوما في السجن، لكن رايت قال إن الشرطة لا تتدخل.

وأوضح "إنهم يعرفوننا ويتوقفون للدرشة ويسألوننا ما إذا كنا على ما يرام ويقدمون لنا المياه".

وفي الوقت الذي تكافح فيه الولايات المتحدة للقضاء على الوباء الذي أودى بحياة أكثر من 93 ألف شخص في جميع أنحاء البلاد حتى الآن، أكد تأخير الوباء التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الحادة في واشنطن.

وازدهرت الحياة في العاصمة في السنوات الأخيرة، لكن الفقر والبطالة وعدم كفاية الخدمات العامة لا تزال واسعة الانتشار في بعض الأحياء ذات الأغلبية السوداء.

يقول الخبراء إن الأمريكيين من أصل أفريقي يعانون أكثر من كوفيد - 19 بسبب ارتفاع كثافة السكان في أحيائهم وضعف الرعاية الصحية والطبية وغالبا ما يضطرون إلى استخدام وسائل النقل العام للذهاب إلى أعمالهم.

وقال راغي كينيسة ويستمنستر في جنوب غرب المدينة بريان هاميلتون "هذا أمر مرهق لكثير من الناس. كل ما يمكننا القيام به هو اتباع التوجيهات بشأن الخضوع للإغلاق". وتابع "لكن الكثير من الناس يقترسون من بعضهم البعض والكثير منهم لا يلتزمون بالتباعد الاجتماعي وبعض الشباب لا يضعون كاميرات".

واشنطن - يتجول الشباب الأمريكي ريكو مونتيجو في شوارع واشنطن في روتين يومي تتخلله جلسة سمر مع أصدقائه بشرق المدينة، في أحد مظاهر خرق الأوامر الصارمة للجر المنزلي في مدينته.

وتراجع الامتنال لتدابير الإغلاق، الذي دخل أسبوعه الثامن الآن، في جميع أنحاء العاصمة الأمريكية، وسط مخاوف من التجمعات الاجتماعية في الأحياء الأكثر تضررا من وباء كوفيد - 19.

ويعيش مونتيجو في ترينيداد، وهي منطقة سكنية صغيرة ومختلطة عرقيا سجلت أكثر من 230 إصابة، وهي تشهد أعلى معدل إصابات في المدينة.

الأميركيون من أصل أفريقي يعانون أكثر من كوفيد - 19 بسبب ارتفاع كثافة السكان في أحيائهم وضعف الرعاية الصحية

وتظهر البيانات الرسمية أن السود يشكلون 77 في المئة من حالات الوفاة الـ 407 في واشنطن، ما يكشف الأثر غير المتناسب للوباء على الأمريكيين من أصل أفريقي. ويمثل السود حوالي 46 في المئة فقط من السكان.

وقال مونتيجو "من الصعب جدا البقاء في المنزل طوال اليوم دون القيام بأي شيء". وتابع "كنت أعمل في شركة أمنية كبيرة حتى أوقفوا نوبات عملنا. يقولون إننا سنعود، لكن لم يعد لدي دخل".

وأوضح الشاب البالغ 22 عاما "لم أحصل على شيك التحفيز الخاص بي، النظام مكتظ بالكامل. نحن فقط ننتظر".

المجر تغلق مناطق العبور امتثالا لقرار قضائي أوروبي

دول أخرى". وأضاف، في مؤتمر صحفي، "الحكومة لا توافق على قرار المحكمة الذي تعتبره خطرا على أمن أوروبا، لكن وفي الوقت نفسه، وبصفتنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، من الطبيعي أن نكون ملزمين بالامتثال لكل قرار محكمة وستلزم به".

وتابع "نعتقد أن منطقة العبور كانت حلا يضمن إمكانية تقديم طلبات اللجوء بينما نحتمي في الوقت نفسه حدودنا، وبالتالي حدود أوروبا".

وشبهت الحكومة مناطق عبور اللاجئين بمناطق الانتظار والعبور في المطارات (ترانزيت)، حيث يبقى الركاب ينتظرون تغيير الطائرات دون دخول البلاد، بينما تكون مراكز الاستقبال مفتوحة أو شبه مفتوحة.

وتعرضت بودابست للعديد من الانتقادات من قبل بروكسل لموقفها المتشدد تجاه المهاجرين، والذي تم الطعن فيه أكثر من مرة أمام محكمة العدل الأوروبية.

من جانبها، طالبت لجنة هلسنكي المجرية، وهي جماعة حقوقية تقدم الاستشارات القانونية للمقيمين في مخيمات المرور، بودابست بالإفراج عن طالبي اللجوء المحتجزين في مناطق مرور حدودية، عقب قرار محكمة العدل الأوروبية بشأن الأوضاع في هذه المناطق.

وقالت اللجنة على موقعها الإلكتروني إن "هذا انتصار كبير لجميع من حوصروا في حاويات معدنية وراء الأسلاك الشائكة في المجر". وأضافت أنه تم احتجاز عمالها "دون قرار معين، ولكنه بصورة آلية بعد تقديم طلب اللجوء". وأوضحت اللجنة أن "احتجاز طالبي اللجوء غير قانوني".

بودابست - أعلنت حكومة المجر، الخميس، أنها ستغلق مناطق العبور على حدودها الجنوبية مع صربيا حيث تحتجز طالبي اللجوء إلى حين البت في طلباتهم، وذلك امتثالا لقرار قضائي أوروبي.

وقال رئيس الوزراء فيكتور أوربان، إنه "سيتم نقل نحو 280 طالب لجوء الخميس إلى مراكز الاستقبال في البلاد".

والأسبوع الماضي، قضت المحكمة الأوروبية العليا، بأن احتجاج طالبي اللجوء في مناطق العبور في المجر يرقى إلى "الاحتجاز".

كما قضت محكمة العدل الأوروبية، الأسبوع الماضي، بأن احتجاج المجر لطالبي اللجوء في منطقة روسزكي الحدودية ربما يرتقى إلى أن يمثل خرقا لقانون الاتحاد الأوروبي.

في المستقبل سيتعين على الساعين إلى طلب اللجوء في المجر تقديم طلباتهم لدى البعثات الدبلوماسية المجرية

وخلصت المحكمة إلى أن عمليات الاحتجاز مثل هذه تعد غير قانونية في الاتحاد الأوروبي، في حال لم تتم دراسة الحالات الفردية أولا.

من جهته أوضح مدير مكتب رئيس الوزراء جرجلي جولياس، أنه في المستقبل "سيتم على الذين يسعون إلى طلب اللجوء في المجر تقديم طلباتهم لدى البعثات الدبلوماسية المجرية (السفارات والقنصليات) في